ورقة سياسات

الحق في التعليم الجيد

اعداد

د.سامي محمد نصار

أستاذ علم اجتماع التربية جامعة القاهرة

مقدمة

من الواضح أننا نعيش في مصر حالة من الفشل التربوي الكبير، الذي تتبدى تداعياته في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ومعنى هذا وجود حق أساسي من حقوق الإنسان لم يوَفَّ به، وهو الحق في التعليم الجيد. ولمَّا كان الحق في التعليم حقًّا مؤسِّسًا ومدخلًا للوفاء بباقي حقوق الإنسان، فيمكننا القول بأن باقي الحقوق لم يُوفَّ بها أيضًا، فالتعليم، بوصفه حقًّا مؤسسًا، يعتبر الأداة الرئيسية التي يمكن بها للكبار والصغار، ذكورًا ونساءً، والمهمَّشين اقتصاديًّا واجتماعيًّا، أن ينهضوا بأنفسهم من الفقر وأن يحصلوا على فرصة المشاركة الكاملة في مختلف مناشط مجتمعاتهم الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية

ويتسع مفهوم ونطاق الحق في التعليم في عصر التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، إذ يكون التعلُّم مدى الحياة آخذًا في التطور ليشكل مفهومًا جديدًا هو التربية المستدامة Education Sustainable الذي يشير إلى أن قضايا المجتمع بمختلف أنواعها متشابكة ومعقدة، الأمر الذي يتطلب مداخل تربوية بينية وعابرة للتخصصات ومتاحة أمام الفرد طوال حياته، باعتبارها السبيل أمام الإنسان في الاستمرار والتفاعل

مع حياة مفعمة بالتغيرات السريعة والمتداخلة في مختلف العلوم، وفي عالم العمل وكذلك في الحياة الاجتماعية، ومن هنا يكون حقه في الوصول إلى أي محتوى تعليمي في أي وقت ومن أي مكان شرطًا لوجوده

ومع بداية الحداثة وإعلان "الماجنا كارتا" في القرن الثالث عشر وحتى إعلان حقوق الإنسان في منتصف القرن العشرين، اقترن خطاب حقوق الإنسان بالنضال ضد كل أشكال الظلم والاستبداد والتمييز والدفاع عن حقوق الأفراد والجماعات، ومن بينها الحق في التعليم. وكان الحق في التعليم محلًّا لاهتمام كثير من المفكرين مثل جان جاك روسو ومونتسكيو من منطلق المساواة الطبيعية بين البشر، كما أن السير توماس مور أكد في مدينته الفاضلة التي صاغها في القرن السادس عشر على أن الحق في التعليم يجب أن تكفله الدولة لجميع مواطنيها، وأن الغرض من التعليم ليس تحقيق التمايز الاجتماعي، بل تكوين مواطنين صالحين متساوين في الحقوق والواجبات ذكورًا وإناثًا (Masterson, 1997)

ولكن مع ظهور الكولينيالية وتنامي المركزية الأوروبية، أصبح مبدأ المساواة الطبيعية مجرد نص ومبدأ نظري عندما اصطدم بالسياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي صاغتها وفرضتها القوى الاستعمارية بأطماعها ومصالحها، ومن ثَمَّ سادت العالم كله حالة من اللا مساواة في الحقوق الطبيعية، ثم جاءت الثورة الصناعية وما أفرزته من قيم وبنى

وهياكل اجتماعية رأسمالية، مرتبطة بالتقسيم التراتبي للعمل، لتزيد حالة اللا مساواة حدةً وعمقًا، وتعيد إنتاجها ومأسستها في صور متنوعة، سواء على مستوى الحقوق الإنسانية الطبيعية أو على مستوى حقوق المواطنة.

ولما كانت التربية فعلًا سياسيًّا والسياسة فعلًا تربويًّا، فقد صار من قبيل المسلَّمات -رغم ندرة المسلَّمات فيهما- أن للتعليم دورًا مهمًّا وإيجابيًّا في التطور السياسي وترسيخ الديمقراطية في أي مجتمع. وكما تؤكد الشواهد أنه كلما ارتفع نصيب الفرد من التعليم أظهر استعدادًا أكبر وكفايات أفضل للمشاركة السياسية بمختلف درجاتها وأنواعها، بدءًا من مجرد التصويت في الانتخابات ومناقشة القضايا السياسية، إلى أشكال أكثر فاعلية وجماعية. فالتعليم هو أكبر منبئ عن قدرة الفرد ورغبته في المشاركة السياسية)سامي نصار 2016)

ومن هنا تأتي ورقة السياسات هذه مستهدفةً تقديم رؤية مقترحة لتوفير حق التعليم الجيد في مصر، ومبادئ وشروط ومسارات تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال طرح المبادئ المؤسِّسة للحق في التعليم كما تجلَّت في الإعلانات والعهود والمواثيق الدولية، وكذلك تحليل الخلفية التاريخية والدستورية للحق في التعليم في مصر، ثم بيان الفجوة التي تفصل الحق في التعليم كما نصَّ عليه الدستور المصري والواقع من حيث الإتاحة والجودة، وفي الختام تطرح الورقة معالم رؤية لإقرار الحق في التعليم الجيد وجعله واقعًا مُعاشًا في مصر

أولًا: الحق في التعليم في ضوء الإعلانات والمواثيق الدولية

كانت حقوق الإنسان، ومن بينها الحق في التعليم، محلًّا لاهتمام المجتمع الدولي ومقارباته، تأسيسًا وتأصيلًا، ودعوة لدول العالم للنص عليه في دساتيرها وتشريعاتها، وخططها وبرامجها التنموية. كما كانت استجابات الدول كبيرة، وبذلت كثيرًا من الجهود لنشر التعليم باعتباره حقًّا لمواطنيها، وإن تفاوتت فيما بينها في مفهوم هذا الحق ونطاقه وفي تطبيقه وفي إنجازاتها في هذا المجال

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أخذ الغرب يؤسس لنظام عالمي جديد بإنشاء المنظمات الدولية التي تتولى حماية السلام العالمي، كما افتُرض فيها أن تؤسس وترعى وتضمن تحقيق المساواة بين البشر، وواكبها ظهور الليبرالية إيذانًا بتوسيع نطاق حقوق الإنسان وتنويع مجالات الحريات وتوسيع آفاقها، وتوفير إمكانيات ممارستها، وقد توَّج ذلك صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948.

ويمثل حق الإنسان في التعليم جزءًا أصيلًا من **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948، إذ تنص المادة**

26 من هذا الإعلان على أنه:

- "لكلِّ شخص حقٌّ في التعليم. ويجب أن يُوفَّر التعليمُ مجَّانًا، على الأقل في مرحلتيه الابتدائية والأساسية. ويكون التعليمُ الابتدائيُّ إلزاميًّا. ويكون التعليمُ الفنِّي والمهني متاحًا للعموم. ويكون التعليمُ العالي مُتاحًا للجميع تبعًا لكفاءتهم

- يجب أن يستهدف التعليمُ التنميةَ الكاملةَ لشخصية الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما يجب أن يعزّز التفاهمَ والتسامحَ والصداقةَ بين جميع الأمم وجميع الفئات العنصرية أو الدينية، وأن يؤيِّد الأنشطةَ التي تضطلع بها الأممُ المتحدةُ لحفظ السلام

- للآباء، على سبيل الأولوية، حقُّ اختيار نوع التعليم الذي يُعطى لأولادهم"

(الأمم المتحدة 1950)

كما صدر في منتصف الستينيات من القرن الماضي **العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 المؤرَّخ في 16 من ديسمبر 1966**، وتحدد تاريخ بدء تنفيذ هذا العهد اعتبارًا من يناير 1976. ويعكس هذا العهد ما شهده العالم من تغيرات في أعقاب الحرب العالمية من انقسام العالم إلى معسكرين، وما جرى من أحداث خلال عقدَي الخمسينيات والستينيات، من أهمها حركات التحرر وبداية انحسار الحقبة

الاستعمارية، واتجاه معظم دول العالم، وفي مقدمتها دول العالم الثالث، نحو وضع خطط للتنمية الشاملة لم تتوقف عند حدود الأهداف التقليدية للتربية والتعليم، بل تجاوزتها إلى آفاق أرحب تنشد غايات إنسانية كبرى وتتجاوز النطاقات القومية والإقليمية من أجل تحقيق السلم العالمي، من خلال ترسيخ قيم حقوق الإنسان والتسامح والتعايش واحترام الآخر.

وقد أقرت الدول الموقِّعة على هذا العهد الأهداف التي يجب أن تتبناها نظم التعليم في الدول الأعضاء، والتي حددتها المادة 13 منه على النحو الآتي:

"وجوب توجيه التربية والتعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية، والحس بكرامتها، وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. كما اتفقت على وجوب أن تستهدف نظم التعليم تمكين كل شخص من الإسهام بدور نافع في مجتمع حر، وتوثيق أواصر التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم ومختلف الجماعات العرقية أو الدينية، ودعم الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة من أجل صيانة السلم"

كما أقرت الدول الموقِّعة على هذا العهد بالتزامها بتطبيق عدد من الإجراءات التي تحقق إتاحة فرص التعليم والتعلُّم بمختلف مراحله وأنواعه أمام الجميع دون تمييز، والتي تتضمن:

(أ) جعل التعليم الابتدائي إلزاميًّا وإتاحته مجانًا للجميع.

(ب) تعميم التعليم الثانوي بمختلف أنواعه، بما في ذلك التعليم الثانوي التقني والمهني، وجعله متاحًا للجميع بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيًّا بمجانية التعليم

(ج) جعل التعليم العالي متاحًا للجميع على قدم المساواة، تبعًا للكفاءة، بكافة الوسائل المناسبة ولا سيما بالأخذ تدريجيًّا بمجانية التعليم

(د) تشجيع التربية الأساسية أو تكثيفها، إلى أبعد مدى ممكن، من أجل الأشخاص الذين لم يتلقوا أو لم يستكملوا الدراسة الابتدائية

(هـ) العمل بنشاط على إنماء شبكة مدرسية على جميع المستويات، وإنشاء نظام منح موفٍ بالغرض، ومواصلة تحسين الأوضاع المادية للعاملين في التدريس". (الأمم المتحدة 1966)

ويمتد نطاق الحق في التعليم في هذا العهد ليتضمن تعهد الدول الأطـراف "باحترام حرية الآباء، أو الأوصياء عند وجودهم، في اختيار مدارس لأولادهم غير المدارس الحكومية، شريطة تقيد المدارس المختارة بمعايير التعليم الدنيا التي قد تفرضها أو تقرها الدولة، وبتأمين تربية أولئك الأولاد دينيًّا وخلقيًّا وفقًا لقناعاتهم الخاصة". (الأمم المتحدة 1966) ومن الجدير بالذكر أن مصر قد وقَّعت على هذا العهد في أغسطس 1967.

واستكمالًا للجهود الدولية لضمان الحق في التعليم، تأتي **اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقَّعة في ديسمبر 1979 وبدء تنفيذها في سبتمبر 1981**. وتنص المادة العاشرة من هذه الاتفاقية على ضرورة أن تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة، لكي تكفل لها حقوقًا مساوية لحقوق الرجل في ميدان التعليم. **ومن أهم هذه التدابير:**

(أ) وضع شروط متساوية بين الجنسين للالتحاق بالتعليم والحصول على الدرجات العلمية في المؤسسات التعليمية على اختلاف فئاتها، وفي المناطق الريفية والحضرية على السواء، وتكون هذه المساواة مكفولة في مرحلة الحضانة وفى التعليم العام والتقني والمهني والتعليم التقني العالي، وكذلك في جميع أنواع التدريب المهني.

(ب) ضمان المساواة في المناهج الدراسية، وفى الامتحانات، وفى مستويات مؤهلات المدرسين، وفى نوعية المرافق والمعدات الدراسية.

(ت) القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله، عن طريق تشجيع التعليم المختلط، وغيره من أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف، ولا سيما عن طريق تنقيح كتب الدراسة والبرامج المدرسية وتكييف أساليب التعليم.

(ث) المساواة في فرص الحصول على المنح والإعانات الدراسية الأخرى.

(ج) المساواة في فرص الإفادة من برامج مواصلة التعليم، بما في ذلك برامج تعليم الكبار ومحو الأمية، ولا سيما البرامج التي تهدف إلى التعجيل بقدر الإمكان بتضييق أي فجوة في التعليم قائمة بين الرجل والمرأة.

(ح) خفض معدلات تسرُّب الطالبات من المدارس، وتنظيم برامج للفتيات والنساء اللائي تركن المدرسة قبل الأوان.

(خ) المساواة في فرص المشاركة النشطة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية.

(د) إمكانية الحصول على معلومات تربوية محددة تساعد على كفالة صحة الأسر ورفاهها، بما في ذلك المعلومات والإرشادات التي تتناول تنظيم الأسرة.

وفي عام 1989 صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على **اتفاقيـة حقـوق الطفـل** التي دخلت حيز التنفيذ عام 1990. وقد أقرَّت الدول الموقِّعة على هذه الاتفاقية بحق الطفل في التعليم، وأكدت على العمل تدريجيًّا على إعمال هذا الحق على أساس تكافؤ الفرص التعليمية، من خلال جعل التعليم الابتدائي إلزاميًّا ومتاحًا ومجانيًّا للجميع، واتخاذ كافة الإجراءات من أجل تطوير شتى أشكال التعليم الثانوي العام منه والفني، وتشجيع الالتحاق

به من خلال إقرار مجانيته، وتقديم العون المالي لغير القادرين، وكذلك العمل على تشجيع الأطفال على الانتظام في الدراسة، وخفض معدلات التسرب بينهم، وكذلك اتخاذ التدابير المناسبة لضمان إدارة المدارس على نحو يحفظ للطفل كرامته الإنسانية

وحسب هذه الاتفاقية، يتضمن حق الطفل في التعليم تحقيق الأهداف الآتية:

- "تنمية شخصية الطفل ومواهبه، وقدراته العقلية والبدنية إلى أقصى إمكاناتها
- تنمية حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- تنمية احترام الطفل، وهويته الثقافية، ولغته، والقيم الوطنية للبلد الذي يعيش فيه الطفل والبلد الذي نشأ فيه في الأصل والثقافات المختلفة في حضارته
- إعداد الطفل لحياة تستشعر المسؤولية في مجتمع حر بروح من التفاهم، والسلم، والتسامح، والمساواة بين الجنسين، والصداقة بين الشعوب، والجماعات الوطنية والدينية، والأشخاص الذين ينتمون إلى السكان الأصليين
- تنمية احترام البيئة الطبيعية، وفي هذا السياق فإن الطفل المعاق له حقوق يجب أن يتمتع بها مثل الطفل الطبيعي"

وإلى جانب هذه العهود والإعلانات، صدر كثير من التوصيات عن عديد من المؤتمرات الدولية التي تناولت توفير الحق في التعليم، والتي اتجه معظمها، استجابةً للتغير المعرفي والتكنولوجي الجامح، وثورة الاتصال والمعلومات، نحو ترسيخ مبادئ التعليم الجيد للجميع، والتعلم مدى الحياة، وضمان حرية الحصول على المعلومات وتداولها

وتحت عنوان **التعليـم للجميـع** عُقد مؤتمر دولي في "جومتيين" بتايلاند عام 1990 للتأكيد على حق الإنسان في التعليم، والتزام الدول المشاركة بتنفيذ الأهداف التالية بحلول عام :2015

- "توسيع وتحسين رعاية وتربية الطفولة المبكرة، خصوصًا الأطفال المعاقين

- التحاق جميع الأطفال، خصوصًا الفتيات، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومن ينتمون إلى أقليات عرقية، بالتعليم الابتدائي المجاني

- إزالة كافة أشكال التفاوت بين الجنسين في جميع مراحل التعليم

- تحسين جودة التعليم وضمان التميز للجميع بحيث يحقق جميع الطلاب نتائج جيدة ومعترفًا بها"

وقد تعهدت الدول المشاركة في هذا المؤتمر، ومن بينها

مصر، بتنفيذ هذه الأهداف وغيرها. (المؤتمر العالمي حول التربية للجميع 1990)

وفي مستهل القرن الحادي والعشرين جاء **إعلان المؤتمر الدولي السادس لتعليم الكبار**، الذي عُقد في بيلم بالبرازيل عام 2009، ليؤكد على التربية باعتبارها مسارًا حرجًا وضروريًّا لمواجهة القضايا التربوية العالمية وتحديات المستقبل، وأيضًا باعتباره فلسفة، أو إطارًا نظريًّا ومبدأ ينظم كافة أشكال التعليم التي تقوم على حقوق الإنسان والإنصاف، والتحرر، والقيم الإنسانية والديمقراطية، والتي تتكامل مع مجتمع المعرفة، وتقوم على المبادئ الأربعة للتربية في القرن الحادي والعشرين التي وضعتها اللجنة الدولية للتربية وهي: **"تعلَّم لتعرف"، "تعلَّم لتعمل"، "تعلَّم لتتعايش مع الآخرين"، "تعلَّم لتكون"**

كما صدر **إعلان إنشيون** في مايو 2015 عن **المنتدى العالمي للتربية** 2015، الذي تعهدت فيه الدول المشاركة، والجهات المعنية بالتعليم على الصعيد العالمي، بتنفيذ جدول أعمال جديد للتعليم هو **"التعليم حتى عام 2030"**، الذي يتسم بالشمول والطموح، والذي ينص على حق الإنسان في التعليم وعلى ضرورة ألا يُترك أحد دون تعليم. كما دعا هذا الإعلان إلى اتخاذ إجراءات جريئة وعاجلة لتغيير حياة الناس من خلال رؤية جديدة للتعليم، وعهد إلى "اليونسكو"، بصفتها وكالة الأمم المتحدة المعنية بالتربية والتعليم، بمواصلة الاضطلاع بالدور

المنوط بها فيما يخص ريادة وتنسيق جدول أعمال التعليم حتى عام 2030. وأوصى المؤتمر بأن يحتل شعار **التعليم حتى عام 2030** مكانة الصدارة على المستوى الوطني، وأنه تقع على عاتق الحكومات المسؤولية الأساسية في ضمان نجاح عمليات التنفيذ، والمتابعة، والتقويم.

وفي الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، اتخذت الدول الأعضاء قرارًا في 25 سبتمبر 2015 باعتماد **وثيقة خطة التنمية المستدامة لعام 2030**، وتعهدت "بتوفير التعليم الجيد المنصف والشامل على كافة المستويات في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الابتدائي والثانوي والعالي، والتدريب في المجال التقني والمهني"، كما تضمنت الخطة المذكورة 17 هدفًا طموحًا من بينها **الهدف الرابع** الذي ينص على **"ضمان التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع"** بحلول عام 2030 (Nassar 2017). وتشير وثيقة التنمية المستدامة أيضًا إلى عدد من الموضوعات الدراسية التي تعكس مفهوم الاستدامة، والتي تأتي في مقدمتها حقوق الإنسان بالإضافة إلى التفاهم الثقافي، والمساواة بين الجنسين، والعدالة الاجتماعية. وتؤكد الوثيقة أيضًا على أنه بالتعليم تكون الاستدامة موضوعًا مشتركًا في كل البرامج التعليمية (UNESCO 2022)

وبما أن الحرية هي شرط الوجود الإنساني، فإن الحرية الأكاديمية وحرية الإبداع هي شرط وجود المؤسسات الأكاديمية ومبرر بقائها واستمرارها، ومع غياب هذا الشرط ينتفي مبرر وجود هذه المؤسسات وجدوى استمرارها. ومن هنا، فالحرية الأكاديمية ليست مجرد شعار يُرفَع، وإنما ينبغي أن تكون واقعًا يمارَس في كل جانب من جوانب العمل الأكاديمي تدريسًا وبحثًا وانفتاحًا على المجتمع بكل مؤسساته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية

ومن ثمَّ فقد اقترن الحق في التعليم بحرية الاعتقاد والرأي والتعبير، وبحرية الوصول إلى المعلومات وتداولها، **فالحق في التعليم «لا يمكن التمتع به إلا إذا اقترن بالحرية الأكاديمية للعاملين والطلاب»** على نحو ما ورد في **"العهد الدولي لحقوق الإنسان"** الذي نص أيضًا على **حق كل فرد في تبني ما يشاء من آراء دون تدخل من أي سلطة**، كما أكد أيضًا على حرية البحث عن المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وموضوعاتها، وكذلك تلقيها وتداولها شفاهيًّا أو كتابيًّا أو بصورة مطبوعة أو في شكل فني أو من خلال أي وسائط أخرى يختارها الفرد

كما ذكرت **لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة** أن هذا الحق يشمل **حرية أعضاء المجتمع الأكاديمي في متابعة المعارف والأفكار وتطويرها ونقلها من خلال البحث، أو التدريس، أو الدراسة، أو المناقشة، أو التوثيق، أو الإنتاج،**

أو الإبـداع، أو الكتابـة. وتشمل الحرية الأكاديمية أيضًا حرية الأفراد في التعبير عن آرائهم حول المؤسسة أو النظام الذي يعملون فيه، وإنجاز وظائفهم من دون تمييز أو خوف من القمع من قِبل الدولة أو أي جهة أخرى، وكذلك المشاركة في الهيئات الأكاديمية المهنية أو النقابية، والتمتع بجميع حقوق الإنسان المُعترف بها دوليًّا.

كما أكدت **توصيـة أصدرتهـا اليونسـكو عـام 1997 حريـة أعضـاء المجتمـع الأكاديمـي والعامليـن فـي مؤسسـات التعليـم العالـي فـي التدريـس والحـوار، والتعبيـر بحريـة عـن آرائهـم، والتحـرر مـن الرقابـة المؤسسـية**. وتحدد هذه التوصية ثلاث قيم أساسية تتحقق في إطارها الحرية الأكاديمية، **هـي الاسـتقلالية والمسـاءلة والمسـاواة**. وتتجسد هذه القيم فيما يتوافر للجامعة من حكم ذاتي يمكِّنها من اتخاذ قرارات فعالة في كل ما يتعلق بعملها الأكاديمي، وإدارتها، وممارسة أنشطتها في ظل نظم المساءلة العامة، والشفافية، والالتزام بإتاحة التعليم العالي للجميع دون تمييز

وعلى الرغم من كل هذه الجهود والإعلانات ذات النيات الحسنة، فقد انقضَّت الليبرالية السوقية الجامحة بقيادة النظام الأمريكي على المنظمات الدولية محجِّمة أدوارها، ومعطِّلة لقراراتها ومشروعاتها، وبالتالي تحولت آليات الحوكمة الدولية التي كانت تستهدف تحقيق المساواة إلى أدوات لإعادة إنتاج الهيمنة، وتكريس التمايز الإنساني، ومهدرة حقوق

الإنسان بكافة صورها، بدءًا من حقه في الحياة إلى حقه في التعليم. وليس أدل على ذلك من الممارسات الأمريكية في مجلس الأمن، والمنظمات العاملة في مجالات التربية والعلوم والثقافة، كاليونسكو واليونيسيف، بل وفي الهيئات العاملة في مجال الإغاثة، وتقديم المعونات الإنسانية في مناطق النزاعات والحروب، وفي صندوق النقد الدولي الذي يدعم بمشروعاته – ومن بينها مشروعات تطوير التعليم - مختلف صور اللا مساواة والتمييز الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي.

لقد استأثر الغرب لنفسه بالسلطة المركزية والقيادة والثروة، وترك لباقي دول العالم الاستغراق في مشكلاتها وصراعاتها الداخلية والخارجية، ولأحلامها في تحقيق الاستقلال والتنمية. وهذا يعكس "مأساة الغرب اليوم"، على حد قول أمين معلوف في كتابه "اختلال العالم"، حيث كان الغرب حائرًا على الدوام بين رغبته في تمدين العالم ورغبته في السيطرة عليه، وهما أمران لا يمكن الجمع بينهما

لقد تحدث الغرب عن أنبل المبادئ، لكنه أحجم عن تطبيقها في الأراضي التي غزاها، ولم يكن هذا مجرد تنافر سخيف بين المبادئ السياسية المعلنة وتطبيقها على الأرض، بل كان تخليًا منهجيًّا عن المُثُل العليا والمبادئ التي طالما نادى بها الغرب

تلك كانت أهم تجليات مبدأ الحق في التعليم الجيد في الإعلانات والمواثيق الدولية، فإلى أي مدى أخذت مصر بهذا المبدأ؟

ثانيًا: الحق في التعليم في مصر: خلفية تاريخية ودستورية

كان التعليم الأساس الذي قام عليه بناء مصر الحديثة في عهد محمد علي وبداية القرن التاسع عشر، ومن ثمَّ كان التعليم مجانيًّا وحكوميًّا، وكانت الدولة متكفِّلة بجميع تكاليف تعليم التلاميذ ورعايتهم. ومعروف أن هذه الفترة شهدت توسعًا كبيرًا في التعليم بكل مراحله وأنواعه، وكان متاحًا لجميع أبناء الشعب المصري

لكن شهد التعليم في مصر تراجعًا في عهد أبناء محمد علي، عندما برز التيار الرجعي وعلى رأسه عباس حلمي باشا، الذي استقوى بكبار الملَّاك الزراعيين والإقطاعيين الذين لم يكن لهم هدف سوى الحفاظ على مكتسباتهم وثرواتهم ومصالحهم، فقاوموا الثقافة الحديثة والتعليم، وناصبوا قادة التنوير العداء الذين كانوا من طلاب البعثات الذين أرسلهم محمد علي إلى أوروبا. ونتيجة لهذا تقلص المشروع النهضوي في مصر، وصاحب ذلك ظهور الطبقة البرجوازية المصرية الجديدة التي ارتبطت مصالحها بالأجانب والمتمصرين، وهنا بدأ الحديث يدور حول إلغاء مجانية التعليم، وحول حق أبناء الطبقات الفقيرة في التعليم، خصوصًا أن كثيرين منهم قد وصلوا إلى

الوظائف العليا في الدولة، الأمر الذي توجس منه أبناء الطبقات الأرستقراطية خيفةً على مواقعهم ومصالحهم

ومعروف أن الخديو إسماعيل قد حاول إحياء مشروع النهضة المصرية مرة أخرى، ولكن مع تراكم الديون وسيطرة الأجانب، وامتداد نفوذهم في مصر، نجد رياض باشا، ناظر المعارف في أواخر عهد إسماعيل، ووكيله يعقوب أرتين، يدعوان إلى إلغاء المجانية

وفي كتابه **"القـول التـام فـي التعليـم العـام"** يسوق يعقوب أرتين مبررات إلغاء المجانية، فيقول: "وحيث قد قدَّرنا الأطفال الذكور الذين بلغوا سن التعليم بالديار المصرية 500.000 طـفل، ورأينا أنه لم يكن في طاقة الحكومة أن تعلم أكثر من 7800 تلميذ من هذا العدد، فهل مع ذلك يصح عقلًا أن يتعلم بعض هذا العدد مجانًا في المدارس؟ أوليس من الصواب تكليف الجميع على السواء بدفع المصاريف المدرسية، حتى نحصل على إيراد جديد ليساعدنا على نشر التعليم؟ ومن جهة أخرى هل يجوز الإقرار على المجانية مع أنه ليس في وسعنا نشر التعليم بين جميع أبناء البلاد؟ وهل من العدل أن نجعل بعض أولاد الممولين يتمتعون بمزايا التعليم دون الآخرين الذين هم السواد الأعظم؟ وفضلًا عن ذلك، فإن المجانية تعطَى إلى من ليسوا أهلًا لها، وتوجِب همًّا عظيمًا لموظفي النظارة، وليس من سبيل لحسم ذلك سوى محو المجانية نفسها". (يعقوب أرتين 2010)

وكانت لآراء يعقوب أرتين أثرها، إذ سرعان ما أصدر رياض باشا لائحته بمصروفات التعليم، لكنها لم تجد سبيلها إلى التطبيق إلا مع مجيء الاحتلال الإنجليزي إلى مصر عام 1882، إذ تحالفت الأرستقراطية المصرية مرة أخرى مع سلطات الاحتلال حتى أُلغيت المجانية تمامًا. وكانت آراء اللورد كرومر حول المجانية، وكيف أنها السبب في كسل الطلاب وتراخيهم، هي الغطاء والمبرر أمام المسؤولين الذين اشتطوا في فرض الرسوم الدراسية، وتشددوا في تحصيلها وعدم الإعفاء منها. ومن عجب أن آراء كلٍّ من يعقوب أرتين واللورد كرومر ظلت هي الأساس الذي انطلقت منه كل دعاوى إلغاء المجانية حتى الآن، إذ ما زلنا نسمع أن على المواطن أن يدفع فاتورة تعليمه حتى يُقبل على التعليم باهتمام

وعندما نالت مصر استقلالها الجزئي عام 1922 لم يتغير الوضع كثيرًا، إذ ظل تعليم أبناء الأغنياء في رياض الأطفال والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعة بمصروفات، في حين أُنشئت لأبناء الفقراء مدارس أولية متخلفة في مناهجها ومبانيها على نحو يعكس التفاوت الطبقي في المجتمع

وقد أدى غياب النص الدستوري الحامي والراعي للحق في التعليم في وثيقة دستور 1923 إلى استمرار هذا الوضع، الذي أدى إلى انتشار الأمية بين الفقراء من أبناء مصر، حيث

اقتصرت المادة 19 من هذا الدستور على "إلزامية ومجانية التعليم الأوَّلي" الذي كان لا يتعدى مستواه مستوى محو الأمية

وأتت حركة التنوير المصرية أُكُلها خلال الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، إذ حفلت مصر بكثير من التيارات الفكرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وجَّهت حركة النضال الشعبي ضد الاحتلال والملكية والظلم الاجتماعي، واختلطت الأفكار الليبرالية والماركسية والاشتراكية والفاشية والإسلامية، وانتظمت في حركة نضال واسع ضد مظاهر التخلف الذي كانت تعانيه مصر. وكانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية الغاية والهدف الذي سعت إليه مختلف الأحزاب والقيادات الفكرية والسياسية كلٌّ على طريقته وفهمه، ومن هنا يظهر الجدل مرة أخرى حول المجانية في أوساط النخبة المصرية. (سامي نصار 2016)

ويصدر طه حسين كتابه **مستقبل الثقافة في مصر** عام 1938 ليؤكد ضرورة أن تكفل الدولة تكاليف التعليم باعتباره ضرورة من ضرورات الأمن القومي، أو على حد تعبيره (الدفاع الوطني) ولا يقل عنه أهمية، حيث قال: "لا بد إذًا من نشر التعليم العام من جهة إلى أقصى حدود النشر، ولا بد من حماية المدارس والمعاهد من هذا الازدحام الشنيع الذي يفسد التعليم إفسادًا، ولا بد من أن تدبر الدولة ما يحتاج إليه ذلك من المال، كما تدبر ما يحتاج إليه الدفاع الوطني من المال". (طه حسين (1983

وكان إسماعيل القباني على الطرف الآخر من القضية معتبرًا -من منظور فني ومهني بحت- أن إتاحة التعليم للجميع تؤثر في جودته، ومن ثمَّ نادي بمجانية التعليم في المدارس الأولية التي تفتح أبوابها للفقراء، أما التعليم الابتدائي والثانوي والعالي فهو للقادرين ماديًّا

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية بانتصار المعسكر الغربي والاشتراكي على المعسكر النازي والفاشي، تنتشر في مصر أفكار العدالة الاجتماعية، ويصدر نجيب الهلالي ومستشاره طه حسين تقريرًا عن إصلاح التعليم عام 1944، يرِد فيه لأول مرة في الخطاب الحكومي المصري ذكر مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وإلغاء المصروفات في مرحلة التعليم الابتدائي. ومع تولي طه حسين وزارة المعارف في 12 يناير 1950 أُلغيت المصروفات في التعليم الثانوي والتعليم الفني، وأعلنت الحكومة على لسان رئيسها مصطفى النحاس أن "خير الوسائل لرفع مستوى الشعب وتمكينه من الحياة الخصبة المنتجة التي تنفعه وتنفع الناس، وتحفظ على المواطن مكانته بين الأمم المتحضرة الراقية، إنما هو تعليم أبنائه، وتثقيف نفوسهم، وتزكية عقولهم، وتهذيب أخلاقهم، وتزويدهم بكل الوسائل التي تتيح لهم الجهاد المنتج في سبيل الرقي والتقدم؛ ولذلك فهي لن تبخل بأي جهد لنشر التعليم وتيسيره، والتوسع في مجانية التعليم حتى تصل به إلى المجانية الشاملة، تحقيقًا لتكافؤ الفرص لجميع المواطنين دون تفريق، وقد قررت فعلًا مجانية التعليم الابتدائي والثانوي

والفني منذ اليوم". وبذلك أصبح التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي بالمجان

وبعد ثورة يوليو 1952 أُعلنت الاشتراكية أيديولوجية حاكمة للعمل، وأُعلن مبدأ تكافؤ الفرص، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وتميزت هذه الفترة بإضفاء الحماية الدستورية الشاملة على حق التعليم، وبقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. **ففي دستور عام 1956**، نصت المادة 49 بوضوح وصراحة لأول مرة في الدساتير المصرية على أن "**التعليم حق للمصريين جميعًا تكفله الدولة بإنشاء المدارس والمؤسسات الثقافية والتربوية والتوسع فيها تدريجيًّا، وتهتم الدولة خاصةً بنمو الشباب البدني والعقلي والخلقي**". كما أوكلت المادة 50 مسؤولية الإشراف على التعليم إلى الدولة، حيث نصت على أن "تشرف الدولة على التعليم العام وينظم القانون شؤونه، **وهو في مراحله المختلفة بمدارس الدولة بالمجان في الحدود التي ينظمها القانون**". ويرِد في هذا الدستور لأول مرة في مصر نصٌّ عن إلزامية التعليم الابتدائي، فقد نصَّت المادة 51 على أن "التعليم في مرحلته الأولى إجباري وبالمجان في جميع مدارس الدولة"

وقد **سار دستور 1971** في الاتجاه ذاته، فقد نصَّت المادة 18 منه على أن "**التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل**

أخرى، وتشرف الدولة على التعليم كله، وتكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي وذلك بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع".

كما أكدت المادة 20 أيضًا أن **"التعليم في كل مؤسسات الدولة مجاني في مراحله المختلفة" أي من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة**

وفي دستور 2014 نصَّت المادة 19 على أن: **"التعليم حق لكل مواطن، هدفه بناء الشخصية المصرية، والحفاظ على الهوية الوطنية، وتأصيل المنهج العلمي في التفكير، وتنمية المواهب وتشجيع الابتكار، وترسيخ القيم الحضارية والروحية، وإرساء مفاهيم المواطنة والتسامح وعدم التمييز، وتلتزم الدولة بمراعاة أهدافه في مناهج التعليم ووسائله، وتوفيره وفقًا لمعايير الجودة العالمية. والتعليم إلزامي حتى نهاية المرحلة الثانوية أو ما يعادلها، وتكفل الدولة مجانيته بمراحله المختلفة في مؤسسات الدولة التعليمية، وتلتزم الدولة بتخصيص نسبة من الإنفاق الحكومي للتعليم لا تقل عن 4% من الناتج القومي الإجمالي، تتصاعد تدريجيًّا حتى تتفق مع المعدلات العالمية".**

وتتميز هذه المادة عن غيرها من مواد الدساتير السابقة بعدد من الأمور تمثِّل التزامات جديدة على الدولة المصرية في مجال إقرار حقوق المواطن المصري في التعليم، وهي:

- مراعاة معايير الجودة في التعليم.
- مد الإلزام حتى نهاية المرحلة الثانوية.
- تخصيص نسبة 4% من إجمالي الناتج القومي للإنفاق على التعليم.

وبالإضافة إلى هذا النص الدستوري، يوجد تعهد آخر بتوفير حق التعليم للجميع صدر عن الدولة المصرية وتبلور في الرؤية الاستراتيجية للتعليم في إطار **استراتيجية التنمية المستدامة 2030**، التي نصَّت على **"تستهدف الرؤية الاستراتيجية للتعليم حتى عام 2030 إتاحة التعليم والتدريب للجميع بجودة عالية دون تمييز، وفي إطار نظام مؤسسي، وكفء وعادل، ومستدام، ومرن. وأن يكون مرتكزًا على المتعلم والمتدرب القادر على التفكير والمتمكن فنيًّا وتقنيًّا وتكنولوجيًّا، وأن يساهم أيضًا في بناء الشخصية المتكاملة وإطلاق إمكاناتها إلى أقصى مدى لمواطن معتز بذاته، ومستنير، ومبدع، ومسؤول، وقابل للتعددية، يحترم الاختلاف، وفخور بتاريخ بلاده، وشغوف ببناء مستقبلها وقادر على التعامل تنافسيًّا مع الكيانات الإقليمية والعالمية"**. (مصر- استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر 2030)

ويعكس هذا الهدف اتساع آفاق هذه الرؤية الاستراتيجية وطموحها لتشمل الحرص على أن يستجيب التعليم للتغيرات

المعرفية، والثقافية، والتكنولوجية التي يموج بها العالم في القرن الحادي والعشرين، وضرورة بناء المواطن المصري القادر على التجاوب معها، والتفاعل مع أبعادها كافة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: إلى أي مدى يمكننا القول إننا في مصر قد استطعنا الوفاء بحق المواطنين في التعليم في ضوء مؤشرَي الإتاحة والجودة اللذين وردا في الدستور وفي استراتيجية التنمية المستدامة 2030؟

ثالثًا: المشهد العام للتعليم في مصر

على المستوى القومي والمحلي، وفي ظل الليبرالية الجديدة، بدأت مأسسة اللا مساواة في مختلف مجالات حقوق الإنسان، فإذا كانت الدول قد سعت إلى "دسترة" هذه الحقوق ومنحتها مكانة بارزة في واجهات الدساتير والتشريعات ومختلف أشكال الإعلانات السياسية، فإنها لم تجد سبيلها إلى التطبيق كاملة على أرض الواقع الذي أخذ يذخر بعديد من مظاهر اللا مساواة والتمييز، كما بدأت تسود حركة مأسسة اللا مساواة في مختلف المجالات. فالتعليم في مصر، على سبيل المثال، صدرت بشأنه قوانين منظمة حوَّلت الحق الدستوري في التعليم الجيد للجميع إلى امتياز يحصل عليه القادرون، بشكل قانوني، ما أدى إلى تعميق فجوة اللا مساواة وتقنين وجودها في التعليم بأشكال وصور متنوعة، "فالبقاء أصبح للأغنى" على حد تعبير منظمة أوكسفام

وإذا كان الدستور الصادر عام 2014 يؤكد على ضرورة إتاحة التعليم الجيد، فإلى أي مدى توافر شرطا الإتاحة والجودة في التعليم في مصر؟

أولًا: الإتاحة

كانت كل جهود تطوير التعليم في مصر منذ ثلاثينيات القرن الماضي تتركز حول توسيع قاعدة الفرص التعليمية المتكافئة، وقد سبقت الإشارة إلى هذا البُعد في دعوات مثقفي مصر ومفكريها وسياسييها وفي مقدمتهم نجيب الهلالي وطه حسين، وبلغت هذه الدعوات ذروتها، بل وبُدئ في وضعها موضع التنفيذ في الحقبة الناصرية

ويشير كتاب الإحصاء السنوي لوزارة التربية والتعليم عن العام الدراسي 2024/ 2025 إلى أن التعليم قبل الجامعي المصري يضم 25.829.619 طـالبًا منهم 22.540.892 في التعليم الحكومي و3.288.727 في مدارس التعليم الخاص (وزارة التربية والتعليم 2024) وموزعين على المراحل الآتية:

(أ) رياض الأطفال غير الإلزامي لمدة عامين.

(ب) التعليم الأساسي الإلزامي: الصفوف الدراسية الأول إلى التاسع

(ج) التعليم الثانوي الإلزامي: الصفوف الدراسية العاشر إلى الثاني عشر.

ويضم نظام التعليم قبل الجامعي المصري نحو 62056 مدرسة منها 50500 مدرسة حكومية عربية و11556 مدرسة خاصة تمثِّل 18.62% من إجمالي عدد المدارس

وفيما يأتي معدلات القيد بمختلف مراحل التعليم قبل الجامعي في مصر في العام الدراسي 2025/2024.

- **رياض الأطفال**

يبلغ عدد الأطفال المقيَّدين برياض الأطفال 1.260.901 طفل بمعدل التحاق لا يتجاوز 28%، وهي نسبة قليلة، منهم نحو 75% مقيدون في المدارس الحكومية ونحو 25% في المدارس الخاصة. كما تبلغ نسبة المقيدات من البنات نحو 49%. (وزارة التربية والتعليم- كتاب الإحصاء السنوي 2924)، وجدير بالذكر أن مرحلة رياض الأطفال لم تدخل ضمن سلم التعليم الإلزامي في مصر حتى الآن، وإن كان ثمَّة اتجاه نحو شمولها بالإلزام

- **الحلقة الأولى من التعليم الأساسي (التعليم الابتدائي)**

يبلغ عدد الأطفال المقيَّدين بالتعليم الابتدائي 13.369.200 تلميذ بمعدل التحاق صافٍ بلغ 99% من الفئة العمرية 6-12 سنة، وذلك عام 2024/ 2025، وهم مقيَّدون في 20237 مدرسة منهم 90% مسجلون بالمدارس الحكومية و10%بالمدارس الخاصة. وتمثِّل البنات نحو 49% من إجمالي المقيَّدين في المرحلة الابتدائية سواء في الريف أو الحضر. (وزارة التربية والتعليم - كتاب الإحصاء السنوي 2024)

- **الحلقة الثانية من التعليم الأساسي (التعليم الإعدادي):**

بلغ إجمالي عدد المقيَّدين بالتعليم الإعدادي في كلٍّ من المدراس الحكومية والخاصة 6.493.930 تلميذًا، تمثِّل الفتيات 48.7% من إجمالي التلاميذ المقيَّدين. (وزارة التربية والتعليم - كتاب الإحصاء السنوي 2024)

- **مرحلة التعليم الثانوي**

تجاوز معدل القيد بالتعليم الثانوي بنوعيه العام والفني 72% للشريحة العمرية (15-17)، منهم 39.1% في الثانوي العام، وبلغت نسبة المقيَّدين بالتعليم الثانوي الفني بمختلف تخصصاته نحو 33.6%. وتتجاوز نسبة الفتيات المقيَّدات بالتعليم الثانوي العام 56% من إجمالي الطلاب المقيَّدين بهذه المرحلة. (وزارة التربية والتعليم - كتاب الإحصاء السنوي 2024)

ويوضح الجدول الآتي أعداد المقيَّدين والمعلمين والمدارس بمختلف المراحل التعليمية

الجدول (1)

بيانات قطاع التعليم قبل الجامعي للعام 2024

المرحلة التعليمية	عدد المقيَّدين	عدد المقيَّدين بالمدارس الحكومية	إجمالي عدد المدارس	عدد المدارس الحكومية	إجمالي عدد المعلمين	عدد المعلمين بالمدارس الحكومية
رياض الأطفال	1.260.901	942.547	13.612	10.699	58.287	39.750
التعليم الابتدائي	13.369.200	12.071.871	20.237	17.473	386.139	32.8701
التعليم الإعدادي	6.493.930	5.990.187	14.281	11.786	218.833	196.987
التعليم الثانوي	2.435.801	1.886.804	4969	2721	87.421	76.786
الإجمالي	**23,559,832**	**20,891,409**	**53,099**	**42,679**	**750.680**	**642,204**

المصدر: (وزارة التربية والتعليم - كتاب الإحصاء السنوي 2024)

- **التعليم الجامعي**

بلغ عدد الجامعات في مصر 116 جامعة تتنوع ما بين الجامعات العامة (الحكومية) والأهلية والخاصة والتكنولوجية، بالإضافة إلى فروع الجامعات الأجنبية، وتضم هذه الجامعات نحو 3.8 مليون طالب.

ويوضح الجدول الآتي توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم الجامعي والعالي، هذا بالإضافة إلي أربع أكاديميات تضم نحو 36 ألف طالب

جدول (2)

توزيع الطلاب على مؤسسات التعليم الجامعي والعالي 2024-2023

مؤسسات التعليم الجامعي	العدد	عدد الطلاب المقيَّدين	النسبة
الجامعات الحكومية والأزهر	28	2.400.000	62.9%
الجامعات التكنولوجية	10	20900	6%.
الجامعات الخاصة والأهلية	62	365.000	9.7%
المعاهد العليا الخاصة	170	775.900	20.6%

المصدر: 7 :in News/gate.ahram.org.eg/12/2024))

ويشير ما سبق إلى أن مصر قد حققت تقدمًا، بالفعل، على صعيد تحقيق الإتاحة وتوفير الفرص التعليمية، فماذا عن جودة هذه الفرص؟

ثانيًا: جودة التعليم

لا شك في أن التعليم المصري يعيش حالة من الفشل. والشواهد على فشل نظامنا التعليمي أكثر من أن تُعَد أو تُحصى، وهي تفوق في تداعياتها الكيفية كل ما يُدبَج حولها من تقارير ودراسات وجداول وأرقام. إن الهدر الكيفي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الناتج عن فشل التعليم والمتمثل في اضطراب المعايير والقيم، وشيوع العنف والتعصب، وضعف الانتماء الوطني وغياب المشاركة الشعبية، وشيوع اللا مساواة والاستبعاد والإقصاء، كل ذلك يتجاوز في خطورته حدود التعداد والإحصاء وما تشير إليه الأرقام والجداول

ومن أهم مؤشرات انخفاض جودة التعليم في مصر ما يأتي:

١.تراجع ترتيب على المؤشر العام للتنافسية العالمية

تدل المؤشرات المحلية والعالمية إلى تحسُّن طفيف في مؤشر جودة التعليم في مصر، وإن كان ترتيب مصر لا يزال متدنيًا، فقد احتلت المرتبة 71 من بين 138 في جودة التعليم بصفة عامة لعام 2025، وفقًا لتقرير نشره الجهاز المركزي

للتعبئة العامة والإحصاء، كما يشير تقرير المعرفة العربي إلي انخفاض ترتيب مصر في مؤشرات التعليم، فقد احتلت مصر الترتيب 81 في جودة التعليم قبل الجامعي، والترتيب 42 في التعليم الفني والتدريب المهني، والمرتبة 107 في التعليم العالي، وذلك من بين 141 دولة في مؤشر المعرفة العالمي. كما أن أداء مصر متواضع من حيث البنية التحتية المعرفية، فهي تحتل المرتبة 90 بين 141 دولة في مؤشر المعرفة العالمي 2024 والمرتبة 28 بين 35 دولة ذات تنمية بشرية مرتفعة[1].

ويشير الجدول الآتي إلى ترتيب مصر بين دول محيطها الإقليمي العربي على المؤشر العالمي لجودة التعليم:

١- المصدر: ixs8c/lc.9n//:sptth

جدول (3)
ترتيب مصر بين بعض دول المحيط الإقليمي
على المؤشر العالمي لجودة التعليم

الدولة	الترتيب العالمي	مؤشر الجودة
السعودية	44	787.
الإمارات	57	.738
الأردن	55	711.
عمان	72	706.
قطر	75	698.
الجزائر	86	664.
فلسطين	88	660.
تونس	89	659.
لبنان	93	839.
الكويت	99	620.
ليبيا	100	616.
مصر	102	604.
العراق	114	534.
المغرب	115	529.
سوريا	142	412.
اليمن	150	349.
السودان	153	328.

المصدر: (Rankedex.com/Society-rankings/education.index)

2. فقر التعلُّم

يشير مصطلح فقر التعلُّم إلى عدم قدرة الأطفال الذين بلغوا العاشرة على القراءة. وهنا يشير تقرير صادر عن البنك الدولي إلى وجود واحد من كل خمسة تلاميذ في الصف الدراسي الثالث لا يمكنه قراءة حرف واحد أو كلمة واحدة من نص للقراءة، ويدخل الصف الرابع وهو على مستوى الأمية الوظيفية، ومن ثمَّ، لا غرابة في أن نصف عدد الشباب (لا يقتصر ذلك على الطلاب) الذين حصلوا على خمس سنوات من التعليم فقط يمكنهم القراءة أو الكتابة، وأن أقل قليلًا من الثلثين يمكنهم أداء عمليات الحساب الأساسية (الجمع أو الطرح). كما أن معدلات الرسوب وإعادة الصف الدراسي مرتفعة، إذ تبلغ 5.8% لتلاميذ المرحلة الابتدائية، و11.2% لطلاب المرحلة الثانوية على التوالي. وتُظهِر نتائج مصر في دراسة الاتجاهات الدولية في مادتَي الرياضيات والعلوم لعام 2015 أن 47% فحسب من طلاب الصف الدراسي الثامن وصلوا إلى معيار الأداء الدولي "المنخفض" في الرياضيات، بالمقارنة مع المتوسط الدولي البالغ 84% (وفي مادة العلوم للصف الثامن كانت النتيجة 42% و84% على الترتيب). ويسهم التفاوت بين نوع ومستوى المعارف والمهارات المطلوبة في سوق العمل وتلك التي يفرزها التعليم العام والتعليم والتدريب الفني والمهني في الارتفاع الكبير في معدلات البطالة بين خريجي التعليم العالي، إذ تبلغ نسبة البطالة بينهم 23.1% في حين تبلغ 11.3%

لخريجي التعليم الثانوي العام والفني. (البنك الدولي 2018: 6)

ولا يجدر بنا هنا الوقوف في تحديد فقر التعلُّم عند هذه المؤشرات التي وضعها البنك الدولي، بل لا بد من أن نؤكد على أن مفهومه يتسع لمؤشرات أخرى تشمل قطاعًا واسعًا من المتعلمين، أيًّا كان مستوى تعليمهم، ممن يفتقدون القدرة على التفكير العقلاني والناقد، وتغيب عن عقولهم ووجدانهم قيم التنوير، والثقة بالعلم والإنسانية، والعدالة، والعلمانية، والتقدُّم، كما يفتقرون إلى قيم المواطنة ومهارات المشاركة السياسية

3.انخفاض مستوى طلاب التعليم الثانوي الفني وضعف مهاراتهم

فطلاب التعليم الثانوي الفني يمثلون نسبة تزيد على 70% من جملة الطلاب المقيَّدين في المرحلة الثانوية، ومن المعروف أن التعليم الفني يستوعب خريجي المرحلة الإعدادية من أبناء الفقراء الحاصلين على أدنى الدرجات، فضلًا عن انخفاض مستوى معلميه، وتدني تجهيزاته وتخلف مناهجه. ويفتقد خريجو التعليم الفني إلى الكفايات الفنية في مجال تخصصهم، بل إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، ومن ثمَّ ينضمون إلى جيش العاطلين

4. تشوه بنية النظام التعليمي

اتخذت بنية النظام التعليمي في مصر أشكالًا مختلفة تعكس

التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري، وما فرضته هذه التطورات على سياسات التعليم وهياكله وأنواعه من مظاهر اللا مساواة. ويشير عدد من الدراسات والتقارير الإقليمية والدولية إلى أن بنية النظام التعليمي في مصر خلال العقدين الأخيرين لم تعد موحدة أو متسقة، بل أصبحت بنى متعددة أو متوازية تتبادل فيما بينها عمليات الاستبعاد والإقصاء والتمييز والاصطفاء على نحو يهدد النسيج الاجتماعي

فمنذ بداية السبعينيات وحتى الآن، شهد المجتمع المصري عديدًا من التغيرات السياسية والاقتصادية كانت لها انعكاساتها المباشرة على التعليم، يأتي في مقدمتها الانفتاح الاقتصادي، وظـهور طبقات جديدة لها تطلعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبروز التيارات الدينية بمختلف أطيافها وطوائفها

كما شهدت هذه الفترة أيضًا تراجعًا في قطاعَي الإنتاج والخدمات، فبدأت سياسة الخصخصة، وبيع القطاع العام، كما اتجهت الدولة إلى تقليص دورها في مجال تقديم الخدمات الأساسية للتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية، ما أفسح المجال للقطاع الخاص للدخول إلى ميدان التعليم باعتباره نوعًا من أنواع الاستثمارات ذات العائد المرتفع، فانتشرت المدارس الخاصة المملوكة للأفراد، والجمعيات، بل دخلت الدولة أيضًا كطرف في هذه العملية فأنشأت المدارس التجريبية لغات

والدولية في التعليم قبل الجامعي والبرامج المميزة بالجامعات، مهدرة مبدأ دستوريًّا من واجبها الحفاظ عليه ألا وهو "أن التعليم في جميع مؤسساتها بالمجان".

وكانت النتيجة أن أصبح لدينا نوعان من التعليم يدفع المواطنون تكلفتهما:

- **تعليم عام حكومي**، مجاني اسمًا، لعامة الشعب يضم ما يزيد على 70% من التلاميذ في مسارَين يعكسان حالة اللا مساواة في التعليم المصري، فيوجد التعليم المدني في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، والديني في مدارس الأزهر ومعاهده وجامعته التي تضم إلى جانب الكليات الدينية كليات علمية وتكنولوجية لا يُقبَل فيها الطلاب غير المسلمين. ويعاني هذا النوع من التعليم تدهور العملية التعليمية نتيجة عجز الموارد المالية، وارتفاع كثافة الفصول، وتخلُّف طرق التدريس واستراتيجياته، ونظم الامتحانات والتقويم. إنه باختصار تعليم ضعيف المستوى، فقير الإمكانيات، هزيل العائد أو المردود، يتحمل فيه المواطنون ضعف ما تدفعه الدولة في صورة دروس خصوصية ومجموعات تقوية وكتب خارجية.

- **تعليم خاص متميز**، متعدد المستويات، متنوع اللغات والانتماءات قاصر على أبناء الطبقات الميسورة والغنية يتحمل تكلفته المستفيدون منه، وتشجع عليه الدولة تخففًا من

واجباتها. ويتنوع هذا النوع من التعليم تنوعًا شديدًا، فيوجد تعليم خاص باللغة العربية، وتعليم خاص يتم باللغات الأجنبية، وتعليم خاص دولي وآخر ذو صبغة إسلامية، وغيرها.

وليت الأمر يقف عند هذا الحد، بل تعدَّاه إلى ضلوع الدولة في تشويه بنية النظام التعليمي بعدم اعتماد سياسة تعليمية ثابتة، وبكثرة التعديلات في النظام التعليمي من خلال تبني نماذج تعليمية موازية تشكل خطرًا على ثقافة المجتمع وتماسكه، مثل نظام البكالوريا الجديد، وتزداد خطورة هذا الأمر عندما يُفرض هذا النظام قسرًا مع وجود نظام الثانوية العامة القديم الذي شُوِّه أيضًا، والتمييز بين طلاب النظامين بحيث يدرس طلاب البكالوريا عددًا أقل من المقررات الدراسية، ويتاح لهم أربع محاولات للامتحان في الصف الثالث لاختيار الدرجات الأعلى، كما تتاح لهم إمكانية تحسين المجموع من خلال إعادة الامتحان لبعض المقررات، في حين لا يتاح لنظرائهم في النظام القديم سوى فرصة واحدة. وسيتضاعف الخطر وسيمتد إلى أن يصبح نوعًا من التمييز الطبقي الذي يفرز بدوره نوعًا من توزيع غير متوازن لعلاقات القوة في المجتمع على نحو يهدد السلام الاجتماعي

ولم يسلم التعليم الجامعي أيضًا من التشويه والممارسات التمييزية بين الطلاب وفقًا لقدرتهم المالية وليس وفقًا لقدراتهم المعرفية ومجموع درجاتهم في امتحان الثانوية العامة، فكانت الجامعات الأهلية التي أُنشئت، على عجل، في أحضان الجامعات

العامة أو الحكومية، دون أن يدور حولها نقاش مجتمعي أو حتى نقاش داخل الجامعات الحاضنة ذاتها. وهذه الجامعات المسماة بالأهلية تتقاضى مصروفات من الطلاب، ومن ثم تقوم على المعايير المزدوجة، وعلى التمييز بين الطلاب في معايير الالتحاق، وفي البرامج المتاحة وفي الخدمات التعليمية التي تقدَّم لهم رغم أنهم ينتمون إلى نفس الجامعة.

ومن المعروف أن الجامعات الأهلية هي ثمرة للشراكة بين المجتمع الأهلي والدولة على نحو ما حدث في مصر في مطلع القرن الفائت عند إنشاء الجامعة المصرية، وما يحدث الآن في كثير من دول العالم. لكن ما حدث عندنا أن الجامعات الحكومية أنشأت - بأموال الدولة - ما أسمته جامعات أهلية تحمل نفس اسمها وتقدم بعض برامجها، مستخدمة إمكانياتها المادية والبشرية، نظير مصروفات يسددها الطلاب، وكأنها خطوة تمهيدية على طريق إلغاء مجانية التعليم التي نصَّ عليها الدستور المصري والمطبَّقة في كثير من الدول الرأسمالية.

وتكشف نتائج القبول بالجامعات عن حالة اللا مساواة والتمييز التي تسود التعليم الجامعي المصري، حيث تتعدد شرائح الدرجات التي يوَزَّع في ضوئها الطلاب المتقدمون لدراسة التخصص الواحد على مختلف الجامعات بين عامة حكومية، وأهلية مستقلة، وأهلية تابعة لجامعة حكومية، وخاصة، ودولية، والتي اشتعل التنافس فيما بينها، بشكل تجاري بحت، على جذب الطلاب من خلال طرح وترويج

برامج وتخصصات تغلب عليها النظرة الفنية التجزيئية للمعرفة والعلم خضوعًا للتقسيم التراتبي للعمل والمهن وما يرتبط به من مكانات اجتماعية يتمسك بها المجتمع

5.غياب الحرية الأكاديمية

تتعدد الأسباب والعوامل التي تحول بين جامعاتنا وأن تتمتع بقدر من الحرية الأكاديمية على نحو ما هو سائد في جامعات العالم المتقدم. وتتعقد هذه الأسباب وتتشابك فتجمع بين ما هو سياسي، وثقافي، واجتماعي، واقتصادي. فالنظام المركزي المصري في الإدارة والسياسة سلب الجامعات استقلاليتها التي هي شرط مبدئي وأوَّلي لتحقيق الحرية الأكاديمية التي هي جزء من الحريات العامة ومن حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تتعدد الأمثلة والشواهد عن دور البنى التراتبية البيروقراطية، والممارسات التي تنفي وجود استقلال حقيقي للجامعات وينتفي معه وجود أي شكل وأي قدر من حقوق الطالب والباحث والأستاذ في الحرية الأكاديمية، وما يترتب على كل ذلك من تفاقم الأزمة التي تعيشها الجامعات المصرية وتراجع جودتها تعليمًا وبحثًا وخدمةً للمجتمع. وهنا نتذكر قول طه حسين منذ ما يقرب من مئة عام إنه "لا ينبغي لنا أن ننتظر تعليمًا صحيحًا منتجًا من جامعة لا يتمتع رجالها بالاستقلال والحرية"، وإن "حياة الجامعة ستصبح عبثًا إذا لم تعرف الدولة للجامعة استقلالها العلمي الصحيح وإذا لم تحترم هذا الاستقلال كما تحترم استقلال القضاء بالضبط". (طه حسين 1983)

وكذلك تأتي العوامل الثقافية، بتاريخانيتها وعمق تجذُّرها في بنية العقل المصري والعربي، كحجر عثرة، وجدار صلد أمام تسرُّب نسائم الحرية الأكاديمية لجامعاتنا، ومن أبرز تلك العوامل الثقافية السلطة المعرفية للأستاذ الجامعي، والاعتماد على التلقين وغياب الحوار في عمليات التعليم والتعلُّم وفي البحث العلمي

إن غياب الحرية الأكاديمية عن جامعاتنا، سواء على مستوى التدريس أو البحث العلمي، قد سلب جامعاتنا معناها ومغزاها، وحاد بها عن أهدافها التي نصَّ عليها قانون تنظيمها الذي مر على صدوره أكثر من نصف القرن من الزمان، وبالتالي، ليس ثمَّ من سبيل لنهضة جامعاتنا إلا بأن تكون الحرية الأكاديمية بكل مجالاتها ومعاييرها واقعًا حيًّا مُعاشًا في كل جوانب الحياة الجامعية، حتى تتمكن الجامعات من أداء وظائفها وأدوارها التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع، والمنافسة إقليميًّا وعالميًّا، وحتى تكون قادرة على الإضافة إلى المعرفة الإنسانية في عالم يشهد تغيرات معرفية وتكنولوجية وسياسية كاسحة

وفي ضوء ما تقدم، فإن الأمر يتطلب حوارًا أوسع، ونظرة جديدة إلى التعليم الجامعي، فلسفةً وأهدافًا وتخصصات، تخرج به من أسر الإطار التقليدي مدعومًا بقيم العقلانية والحرية الأكاديمية والاستقلال والمساواة، حتى يكون وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية لا أداة لتعميق التمايز الاجتماعي.

6. ضعف الموازنة وضعف البنية التحتية للتعليم:

يعتبر إنفاق مصر على التعليم أقل بكثير من المتطلبات الدستورية والمعايير الدولية، فقد نص الدستور الصادر عام 2014 على تخصيص نسبة لا تقل عن 4% من إجمالي الناتج القومي المحلي للتعليم، ويمكن زيادة هذه النسبة لتصل إلى 6% ، ولكن يشير تقرير صادر عن منظمة هيومان رايتس ووتش إلى أن موازنة التعليم في مصر قد بلغت نحو 295 مليار جنيه مصري في عام 2025/2024 (نحو 6 مليارات دولار)، وهو ما يمثل 1.7% من الناتج القومي الإجمالي البالغ 17 تريليون جنيه (نحو 380 مليار دولار)، وهذا المبلغ لا يعادل نسبة 4% من إجمالي الناتج القومي التي نص عليها الدستور، بل يقل عنها بمقدار النصف تقريبًا، وإذا ما أضفنا إلى ذلك ارتفاع معدلات التضخم يمكن إدراك حجم المشكلة التي يعانيها تمويل التعليم في مصر.

وقد انعكس تدني الإنفاق على التعليم على حالة البنية التحتية للتعليم الذي يعاني نقصًا حادًّا في المباني وفي الفصول الدراسية، فقد أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني وجود عجز يبلغ 250 ألف فصل دراسي، وأن متوسط كثافة الفصول يتراوح ما بين 43 إلى 55 طالبًا في الفصل الواحد، إلا أن هذا العدد قد يصل إلى 200 طـالب في الفصل في بعض المناطق

كما تجلى تدني التمويل أيضًا في وجود نقص في عدد المعلمين بلغ مقداره 469 ألف معلم في عام 2024 وفقًا

للبيانات الرسمية. وقد حاولت الوزارة سد العجز بالإعلان عن مسابقة لتعيين 30 ألف معلم مساعد بعقود مؤقتة، ومع ذلك استُبعدت أعداد كبيرة منهم، ومن عُيِّن منهم يتلقى راتبًا شهريًّا قدره 1920 جنيهًا (نحو 39 دولارًا)، علمًا بأن الحد الأدنى للأجور يبلغ 6 آلاف جنيه (نحو 120 دولارًا).

(https://www.hrw.org/ar/news/202527/01//egypt-declining-funding-undermines-education)

ويشير ما تقدم إلى تراجع أهمية التعليم في السياسة العامة للدولة، فلقد أفسدنا مدارسنا عندما تقاعست الدولة لعدة عقود عن توفير التمويل الكافي للتعليم الذي يجعل منه تعليمًا جيدًا

7.القصور في برامج إعداد المعلمين

إن مهنة التدريس في مصر لا تجتذب بدرجة كافية الطلاب المتفوقين، ويشيع بين الخريجين تصوُّر عن تدنِّي وضعها. ويعتمد اختيار المعلمين في نهاية المطاف على نتائج امتحانات الثانوية. وفي العادة، تتولَّى كليات التربية مسؤولية تدريب المعلمين قبل الالتحاق بالعمل، أمَّا الأكاديمية المهنية للمعلمين فتقوم بمهام تنظيم عمل مهنة التدريس وتقديم التدريب في أثناء الخدمة. (البنك الدولي 2018: 7) وفي الوقت الذي تزخر فيه برامج إعداد المعلم في مصر بالزبد النظري التربوي التقليدي، فإنها تفتقر في ذات الوقت إلى التدريب العملي للطلاب المعلمين

في مواقف تعليمية حقيقية أو حتى مصطنعة على استراتيجيات التعليم والتعلُّم الحديثة، وقد أدى ذلك إلى الضعف الشديد في الكفايات المهنية للجانب الأكبر من العاملين بالمجال التعليمي (معلم/ موجه/ مسؤول عن الإدارة التعليمية)، فمعظمهم نتاج نظام تعليمي ضعيف الكفاءة، بالإضافة إلى أن خبرتهم الأساسية التي يمتلكونها في التدريس تمت في ظل نظام شديد البيروقراطية والشكلانية. كما ارتبطت مصالح قطاعات كبيرة من العاملين بالنظام التعليمى باستمرار تدهوره وفشله، ويتجلى ذلك في مئات الآلاف من المعلمين والمعلمات الذين يحصلون على دخلهم الأساسى من الدروس الخصوصية

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: كيف نخرج من الأزمة؟ وما سبل جعل الحق في التعليم حقيقة واقعة ينعم به كل أبناء مصر؟

رابعًا: الحق في التعليم (رؤية للإصلاح)

على الرغم من أن نظام التعليم المصري يعتبر من أكبر نظم التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه يعاني خللًا بنيويًّا ووظيفيًّا يعكس حالة اللا مساواة في مختلف مراحله وأنواعه. فعلى الرغم من ارتفاع معدلات القيد بما يواكب المعدلات العالمية، فإن جودته قد انخفضت إلى أدنى مستوياتها. فإتاحة التعليم دون ضمان جودته له آثاره السلبية التي تتعدى ضعف مستوى الخريجين، إلى فقدان الثقة بالنظام التعليمي ككل، حيث تتحول العملية التعليمية إلى عملية شكلية، فالمواطنون يدركون أن الدولة تتظاهر بحرصها على تعليم أبنائهم في مدارس مكتظة بالتلاميذ، لا تكاد تستوعبهم ولا يتوافر فيها الحد الأدنى من التجهيزات، وبمعلمين لم يحسن إعدادهم أو تأهيلهم للتدريس، ومناهج ضعيفة المستوى وموازنة هزيلة، ومن ثم يندفع المواطنون، حرصًا منهم على حصول أبنائهم على شهادة تتيح لهم فرصة عمل، إلى المشاركة في اللعبة فيتظاهرون بحرصهم على تعليم أبنائهم من خلال الدروس الخصوصية، ومجموعات التقوية، وممارسة الغش الجماعي بمختلف وسائله وأدواته. كما يتضح مما سبق أن المشكلة في التعليم المصري ليست مشكلة إتاحة، بل تكمن المشكلة في

الطريقة التي تتم بها هذه الإتاحة، أي في جودة هذا التعليم الذي يقدَّم لأكثر من 25 مليونًا من أبناء الشعب المصري، وهي جودة غائبة تمامًا عن أي مكون من مكوناته أو عنصر من عناصره أو مخرجاته، فهو تعليم هزيل المردود ضعيف العائد على مستوى الفرد والمجتمع.

كما أصبح التعليم الجيد امتيازًا لبعض الطبقات وليس حقًّا لجميع أبناء الشعب، كما لم يعد هناك نظام قومي للتعليم جامع لكل أبناء الوطن، بل صار التعليم أداة للتمييز والتفرقة وممارسة الاستعلاء الاجتماعي والثقافي، ووسيلة للحصول على الامتيازات الاقتصادية والمكانات الاجتماعية، وبالتالي فقد التعليم رسالته في تكوين الهوية الثقافية الجامعة. ومع غياب نظام قومي للتعليم، غابت أيضًا السياسة العامة التي تحدد أهدافه واستراتيجيات تنفيذها، ومن ثم تعددت القرارات بدعوى الإصلاح وتضارب بعضها مع بعض، وسارت في اتجاه ترسيخ التمييز دون اهتمام بتحقيق الجودة، فانعدمت ثقة المجتمع بالنظام التعليمي، وأصبحت وظيفته، في نظره، إصدار شهادات تتيح لأبنائه فرص العمل. و**هكذا، أُهدِر حق أبناء مصر في التعليم الجيد**

ويشير ما تقدم إلى وجود فجوة علينا في مصر أن نجتازها، فجوة تفصل بين إقرار الدولة بحق المواطنين في التعليم، واتخاذها السبل والمسارات الكفيلة بجعل هذا الحق واقعًا معيشًا يتمتع به أبناء مصر كافة حسب ما نصَّت عليه المواثيق الدولية

التي أقرَّتها مصر، ومواد الدستور الصادر في عام 2014 الذي وافق عليه الشعب المصري.

ولا شك أن عبور هذه الفجوة ليس سهلًا ولا يسيرًا، بل هو يمثل أكبر التحديات التي تواجهها مصر الآن، **ويتطلب عبور هذه الفجوة الالتزام بعدد من المبادئ والوفاء بجملة من الشروط:**

1.الحق في التعليم الجيد في مصر.. مبادئ وشروط:

لعل نجاح أي جهد لتوفير الحق في التعليم رهن بإصلاح المجال العام والنظر إلى إصلاح التعليم باعتباره حركة اجتماعية تقود المجتمع سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وتُستَنفر فيها الجماهير ومؤسسات المجتمع المدني، وتُعبَّأ فيها مختلف الموارد لتحقيق هذا الهدف. كما أنه لا سبيل لإقرار الحق في التعليم الجيد وجعله واقعًا مُعاشًا على أرض مصر، إلا من خلال دولة مدنية تتولى إصلاح التعليم بحيث يكون نظامًا قوميًّا تابعًا للدولة. وتصوغ سياسات التعليم وأهدافه مؤسسات تتشكل وتدار بطريقة ديمقراطية. فالدولة المدنية المستقلة عن قوى الضغط والمصالح هي المسؤولة عن التعليم تخطيطًا وإشرافًا وتمويلًا. وهنا لا بد من أن يتحول إصلاح التعليم إلى حركة اجتماعية، بحيث يصبح التعليم قادرًا على الإسهام بحرية واستقلال وفاعلية في نهضة المجتمع المصري اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا، وتأهيله لمواجهة تحديات ثورات المعرفة والذكاء الاصطناعي

إن تحويل إصلاح التعليم إلى حركة اجتماعية رهن بإصلاح المجال العام على نحو يتيح الحرية لحركة الإصلاح وما تتضمنه من تفاعلات بين مختلف القوى الاجتماعية على مختلف مستوياتها وانتماءاتها. فتحقيق ديمقراطية التعليم الجيد ونشره بين مختلف الطبقات لن يجد سبيله إلى التطبيق إلا في مناخ ديمقراطي تتاح فيه الفرص أمام جميع الأصوات، ويُفتح فيه المجال أمام مختلف الرؤى للإسهام في عملية إصلاح التعليم.

لقد أثبتت النظرة الفنية المتسلحة بالسلطة البيروقراطية فشلها في كل محاولات ما يسمى إصلاح التعليم في مصر، وها نحن الآن نشهد أحد فصولها، إذ أعلن وزير التربية والتعليم، منفردًا ومن طرف واحد، عن مجموعة من الإصلاحات التعليمية – مثل نظام البكالوريا - التي وجدت سبيلها إلى التطبيق من خلال تعديل قانون التعليم وصدور عدد من القرارات التنفيذية. ولسنا هنا في معرض مناقشة هذه الإصلاحات وجدواها، بل في الطريقة التي أُعلنت بها، فهي، من ناحية، تنمُّ عن عدم وجود رؤية أو استراتيجية متكاملة ومتناسقة لإصلاح التعليم تضمها وثيقة رسمية مرت في إعدادها بالخطوات المنهجية المتبعة في إعداد السياسات العامة، ومن ناحية أخرى، فإن التمسك بالنزعة الفنية المتمرسة خلف قناعاتها الذاتية بصحة الحلول التي تطرحها تجعلها تستبعد أي رؤى أخرى، وما تمثله من قوى اجتماعية لها حقوق ومطالب لها أن تعبِّر عنها لكي تشملها عملية التطوير.

وتستلزم النظرة إلى الإصلاح التربوي باعتباره حركة اجتماعية تستهدف توفير التعليم الجيد للجميع تحقيق عدد من الشروط، من أهمها:

تأسيس عقد اجتماعي تعليمي جديد يضمن تفعيل مبدأ الحق في التعليم الجيد، وفق ما كفله الدستور المصري، والاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، على أن يُقَر هذا العقد وتُضمَن استمراريته، وأن تمتد حقوق التعلم لتشمل من توقفوا عن التعليم لسبب أو لآخر ويرغبون في مواصلة تعليمهم، وكذلك توفير تغطية قانونية لضمان حق الاعتراف بالشهادات والخبرات المكتسبة من برامج التعلم غير النظامي خارج المؤسسات التعليمية الرسمية، وفي مواقع العمل. ومع تنامي قدرات مؤسسات المجتمع المدني، فإن الإصلاح التعليمي سوف يكتسب شرعية التحرك والعمل وسط الجماهير، وصياغة برامجه وفقًا لشروط العمل الاجتماعي، والمواقف التي تحكمه من أجل إقرار الحق في التعليم على أرض الواقع

وإذا كنا نشهد الآن كيف يجري تفريغ تعليمنا قبل الجامعي والجامعي من كل أثر للثقافة، بل وتحويله إلى تعليم أقرب إلى التعليم المهني من خلال إهمال تدريس العلوم الإنسانية والاجتماعية في التعليم قبل الجامعي، والتقليل من شأن دراستها في التعليم الجامعي ما يخلق مناخًا تربويًّا مغلقًا على نفسه وغير منفتح على الثقافة الإنسانية بكافة مصادرها وآفاقها، فينبغي أن تكون نظرتنا إلى إصلاح التعليم نظرة شاملة تقوم على

تأكيد التماهي بين التعليم والثقافة، وهو ما يتفق مع طبيعة المستقبل الذي تمتزج فيه الثقافة والعلم والتعليم وتكنولوجيا المعلومات، وتسقط فيه الفواصل بين الإنسان والآلة، فضلًا عن أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات والذكاء الاصطناعي تجعل المحتوى التعليمي الذي تتكامل فيه العلوم والثقافات متاحًا لأي فرد في أي وقت ومن أي مكان، كما تتفق أيضًا مع نظرية رأس المال الثقافي أو رأس المال المعرفي، وهي من نواتج الثورة المعرفية والتكنولوجية التي يشهدها العالم الآن، والتي غيَّرت وتغيِّر الآن من البنى التقليدية للمعرفة الإنسانية التي تركت آثارها في أهداف التعليم، وبرامجه، وهياكله، ومؤسساته.

وقد سبق أن أكد الدكتور طه حسين، منذ ما يقرب من مئة عام، على التماهي بين التعليم والثقافة في كتابه مستقبل الثقافة في مصر، وذلك عندما يقول إن علينا أن نختار "بين أن تكون المدرسة مصنعًا تشتغل فيه آلات لتصنع آلات مثلها، وبين أن تكون المدرسة دارًا تتفتح فيها عقول التلاميذ وقلوبهم لإدراك الطبيعة وفهمها". وكذلك عندما يرى الجامعة "بيئة لا يتكون فيها العالم وحده، وإنما يتكون فيها الرجل المتحضر الذي لا يكفيه أن يكون مثقفًا، بل يعنيه أن يكون مصدرًا للثقافة، ولا يكفيه أن يكون متحضِّرًا بل يعنيه أن يكون منميًا للحضارة، فإذا قصَّرت الجامعة في تحقيق خصلة من هاتين الخصلتين، فليست خليقة أن تكون جامعة، وإنما هي مدرسة متواضعة من المدارس المتواضعة، وما أكثرها، وليست خليقة أن تكون مشرق النور

للوطن الذي تقوم فيه والإنسانية التي تعمل لها، وإنما هي مصنع من المصانع يعد للإنسانية طائفة من رجال العمل، محدودة آمالهم، محدودة قدراتهم على الخير والإصلاح"

ومن شروط نجاح برامج الإصلاح التعليمي باعتباره حركة اجتماعية، ضرورة **إعادة ترتيب الأجندة الاجتماعية**، فالسياسات الاجتماعية التي تطبقها الدولة لها تداعياتها على النظام التعليمي، فإذا كانت هذه السياسات تعكس انحياز الدولة إلى فئة أو فئات معينة، فإن برامج الإصلاح التربوي سوف تعكس بالضرورة هذا الانحياز، وسوف يهيمن عليها الإقصاء والاستبعاد. ومن ثمَّ فإن نجاح برامج الإصلاح التعليمي رهن بإعادة ترتيب الأجندة الاجتماعية لصالح المستضعَفين والمهمَّشين في الحياة الاجتماعية، وحمايتهم من مخاطر السوق الحر وتجاوزاته وعلى نحو يضمن حصولهم على حقهم في التعليم الجيد، ما يخلق إرادة جماعية جديدة تكون بمثابة رأس المال الاجتماعي الذي يمثِّل قوام الأمة وقلبها النابض بالحياة

ويرتبط بالشرط السابق شرط آخر، وهو **أن برامج الإصلاح التعليمي لا بد من أن تكون ساحة للحوار الديمقراطي**، تشارك فيها كل فئات المجتمع صياغةً لأهدافه، وترتيبًا لأولوياته، وتحديدًا لمسؤولياته، وتعبئةً لموارده وعوائده التي تهم الفقراء والمهمَّشين بقدر ما تهم أبناء الطبقات الأخرى، لأنها ليست مجرد عوائد رمزية أو معنوية مجردة، وإنما هي عوائد تشكِّل حياة الناس جميعًا، ومواقعهم وأدوارهم في الحياة الاجتماعية،

كما تشكِّل مكانة المجتمع ودوره في عصر الديمقراطية والمعرفة والثورات الصناعية. وفي هذا الإطار ينبغي أيضًا بناء الشراكات مع المجتمع المدني ومع مؤسسات الأعمال والصناعة لرسم السياسة العامة للتعليم والإسهام في تمويل مشروعات تطويره

كذلك فإن بناء الإرادة الجماعية وتكوين رأس المال الاجتماعي رهن **بوجود سياسة تعليمية ثابتة**، ونظام تعليمي قومي يوفر التعليم الجيد لجميع أبناء مصر دون تمييز أو إقصاء، وتنويع فرص التعلم مدى الحياة أمامهم، وذلك وفقًا للمادة (19) من الدستور المصري الصادر عام 2014.

وأخيرًا **اعتماد التعلم مدى الحياة حقًّا وفلسفةً** تحكم العمل التربوي بكافة أنواعه في مصر، على نحو يؤدي إلى الإسهام في توسيع نطاق فرص مواصلة التعليم والتعلم أمام الجميع، وتكوين رأس المال البشري، وتراكم رأس المال الاجتماعي، وذلك من خلال تحقيق التكامل بين التعليم النظامي والتعلم غير النظامي وخلق مساحات للتكامل والتعاضد بينهما، وبناء نظام الاعتراف بنواتج التعلم غير النظامي التي يحصل عليها الأفراد -خصوصًا الشباب- خارج المدرسة، والتصديق عليها واعتمادها، ما يجعل من التعلُّم مدى الحياة واقعًا في عصر الثورة الصناعية الرابعة والتغيرات السريعة في سوق العمل

2. مسارات الإصلاح

وفي ضوء ما تقدم، فإن ضمان توفير الحق في التعليم الجيد لجميع أبناء مصر رهن بوضع سياسة تعليمية مستقرة تؤهل المجتمع المصري للعيش في مجتمع المعرفة والتفاعل مع معطيات الثورات العلمية والذكاء الاصطناعي، **وذلك من خلال عدد من المسارات هي:**

ا- **اعتبار تطوير التعليم مشروع مصر القومي للسنوات العشرين المقبلة،** بحيث يتحول التعليم إلى قاطرة تقود حركة التنمية في مصر من خلال إنتاج المعرفة التي تستلزمها الثورتان الصناعيتان الرابعة والخامسة، وبحيث يتجاوب مع متطلبات اقتصاد المعرفة ويكون قادرًا على إعداد جيل جديد ذي عقلية ناقدة ومبدعة ومبتكرة، وقادر على المنافسة في سوق العمل سريعة التغير محليًّا وعالميًّا

ب- **إعادة السواء لبنية التعليم قبل الجامعي،** وعلاج ما لحق بها من تشوهات بسبب تعدد أنواع التعليم، وصور التمييز بين الأغنياء والفقراء، وبين الريف والحضر، وإعادة تنظيم هذه الأنواع من التعليم وتفعيل إشراف الدولة عليها، في إطار نظام تعليمي قومي متطور وفعال يعيد الاعتبار إلى النظام التعليمي المصري، ويحقق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص التعليمية، ويستعيد ثقة المجتمع به باعتبار أنه المنوط به توفير التعليم الجيد لجميع أبناء المجتمع دون تمييز أو تفرقة، ويمثِّل النموذج الأفضل من حيث الممارسات التعليمية والمناهج وفي

مستوى معلميه وخريجيها

ج- **تطويـر التعليـم الفنـي** بحيث يكون أساسًا للتطور التكنولوجي في مصر ولبناء القوى العاملة الماهرة التي يمكن أن تسهم في صنع التقدم الاقتصادي في مصر، وذلك من خلال الاهتمام بإعدادهم مهنيًّا وثقافيًّا، وكذلك فتح مسارات التعليم الجامعي أمام خريجيه خصوصًا في الجامعات التكنولوجية الجاري إنشاؤها، ما يؤهلهم للتكيف مع المجتمع أو الإسهام في سوق العمل سريعة التغير، كما يؤدي إلى تحسين الصورة الذهنية الشائعة حول التعليم الفني باعتباره تعليمًا للفقراء. وبالإضافة إلى ذلك سد الفجوة الجندرية بين الذكور والإناث، وفتح مسارات جديدة في التعليم الفني أمام ذوي الاحتياجات الخاصة. ومن الجدير بالذكر أن نهضة عدد من النمور الآسيوية، ومن بينها الهند، جاءت نتيجة الاهتمام بالتعليم الفني وتوجيهه نحو تكنولوجيا المعلومات والاتصال والاهتمام بنوعية خريجيه

د- **تجديـد بنـى التعليـم الجامعـي** وبرامجه وتخصصاته بحيث يكون جزءًا من حركة التطور في التعليم العالي السائدة في العالم الآن، وقادرًا على المنافسة عالميًّا وإقليميًّا، ومسهمًا في مد المجتمع بالقوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة، وكذلك تطوير الوظيفة البحثية للجامعة وتوفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لها مع التوسع في إنشاء الجامعات البحثية والتكنولوجية وربطها بقطاعات الإنتاج والصناعة والاقتصاد،

على نحو يمكِّنها من المنافسة عالميًّا في إنتاج المعرفة والإسهام في تقدم العلم والفكر الإنساني وفي الإبداع الفني والابتكار التكنولوجي. وفي ظل ما يموج به العالم من تغيرات معرفية وتكنولوجية تتجه مؤسسات التعليم العالي لكي تكون أكثر انفتاحًا على تطبيق المداخل البينية والعابرة للتخصصات في التدريس والبحث العلمي، ما يتطلب تغيير البنى والهياكل التنظيمية للأقسام والتخصصات العلمية. ويتطلب ذلك من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي أن تكون أكثر حضورًا مع الفاعلين الآخرين من المؤسسات غير الأكاديمية، وبناء الشراكات معها من أجل رفع مستوى الوعي بقضايا المجتمع والإسهام في صنع السياسات العامة

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق ذلك رهن بتحقيق استقلال الجامعات، فالجامعات "لن تستطيع القيام برسالتها على الوجه الأكمل إذا غلَّت يدها قيود التبعية لسلطة إدارية أو تنفيذية من خارجها، وإن لم تكن لها حرية تدبير كل ما يتصل بها من أمور" على حد قول المؤرخ الكبير الدكتور رؤوف عباس

هـ- **تطوير التعلم غير النظامي** من أجل إتاحة فرص التعليم والتعلم مدى الحياة بما يؤدي إلى تحسين نوعية الحياة بالنسبة إلى المتسربين من الأطفال، والأميين الكبار، والعاطلين من الشباب بمن فيهم أصحاب الاحتياجات الخاصة وأطفال الشوارع، ومن فاتتهم فرصة التعليم النظامي، خصوصًا في المناطق المحرومة في صعيد مصر، والمناطق الحدودية

والريفية والعشوائيات على أطراف المدن، وذلك من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات الحياتية، والكفايات الإنتاجية من خلال إتاحة فرص التعلم ذات الجودة

3.الممارسات المقترحة

ا - **تأسيس هيئة مفوضين** وطنية لشؤون التعليم تضم في عضويتها مفكرين ومثقفين وممثلي التيارات السياسية والمجتمع المدني والاختصاصيين التربويين وأساتذة الجامعات، تكون مهمتها رسم السياسة العامة للتعليم المصري خلال السنوات المقبلة، واتخاذ إجراءات تحصينها ضد التغيرات الطارئة التي يُحدثها تعاقب وزراء التعليم والتغيرات السياسية الاقتصادية والاجتماعية، وتنأى بالتعليم عن أن يكون أداة للتمييز الاجتماعي، وتزييف وعي الأطفال والشباب، كما تبتعد به عن أن يكون مجالًا للصراعات الحزبية، سواء من حيث صياغة أهدافه العامة أو وضع مناهجه أو إعداد وتدريب المعلمين، إلخ.

ب - مراعاة الشفافية في عمليات وضع الخطط وصنع القرارات التعليمية الكبرى من خلال عرضها على الرأي العام

ج - توفير بدائل جديدة لتمويل التعليم عن طريق:

- العمل على تحسين توزيع الموارد المالية بما يعيد التوازن بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية، وبين المراحل

التعليمية وأنواع التعليم وفقًا لأدوارها التنموية، وبين الريف والحضر بما يحقق تكافؤ الفرص بين الجميع.

- تعظيم الاستفادة من المنح والقروض الدولية، لا سيما المقدَّمة من المنظمات الدولية، على أن يتم ذلك وفقًا لضوابط محكمة تتيح الاستفادة منها، وبما لا يقود إلى الوقوع في شرك أغراض تتعارض مع أهداف المجتمع.

- ضرورة العمل على زيادة مخصصات التعليم في ميزانية الدولة وإعادة النظر في المخصصات القائمة بالفعل وإعادة توزيعها بشكل يعكس المحاور الأساسية لتطوير التعليم.

- منح المدارس درجة من الاستقلالية الذاتية المصحوبة ببنى تضمن خضوعها للمساءلة من قِبل المجتمعات المحلية التي تخدمها.

- إعادة النظر في اختصاصات الإدارة المركزية (الوزارة) وسلطاتها مقارنةً بمخصصات المحافظات، حيث تفوق الأولى الثانية بقدر كبير جدًّا، ويعكس ذلك الميل الشديد للمركزية والتحيز الواضح لصالح المناصب الإدارية على حساب العملية التعليمية.

د ـ تطوير المناهج الدراسية من خلال:

- إعادة بناء المناهج وفق نموذج تربوي حديث يلبي متطلبات مجتمع المعرفة من حيث التركيز على المهارات

الرقمية، ومهارات التفكير النقدي والإبداع والابتكار وحل المشكلات، ويرسخ مقومات الهوية الثقافية وأسس المواطنة وقبول الآخر من خلال إتقان اللغة العربية، وكذلك إتقان اللغات الأجنبية الحية للتواصل مع الثقافات العالمية.

- توفير مناهج حديثة تتسم بالمرونة مواكبةً للتطورات المعرفية والتكنولوجية تناسب مختلف نوعيات المتعلمين ومستوياتهم التعليمية وأنماط تعلمهم وبيئاتهم.

- تطبيق التقويم التربوي الشامل في جميع صفوف التعليم ما قبل الجامعي.

- دمج برامج واستراتيجيات التعلم الإلكتروني والذكاء الاصطناعي في المناهج والمواد التعليمية، وتصميم بيئات تعلُّم افتراضية ترفع من جودة العملية التعليمية وتتيح فرص التعلم الذاتي للطلاب بمختلف المراحل الدراسية، مع الاهتمام برفع القدرات المهنية والعلمية للقيادات التعليمية وهيئات التدريس وتأهيلها لاستخدام تكنولوجيا التعليم والذكاء الاصطناعي في التعليم والتعلم والإدارة التعليمية.

- إعادة النظر في دور الكتب الدراسية في العملية التعليمية بما يوافق التطور في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال، ووضع آلية جديدة لإعداد وإنتاج الكتب الدراسية والمواد التعليمية، ورقية كانت أم الكترونية وفق المعايير العالمية.

هـ - التنمية المهنية للمعلمين والعاملين ورعايتهم من خلال:

- تطوير برامج التنمية المهنية المستدامة للمعلمين لتطبيق استراتيجيات التعلم الحديثة التي تقوم على الحوار والتفاعل مع التلاميذ، وتنمية ثقافة المعلمين، ووعيهم برسالتهم، وقدرتهم على التفكير الناقد، والإبداع، ومواصلة تعلمهم من أجل تحسين أدائهم.
- رفع المستوى المادي للمعلمين وإعادة النظر في رواتبهم، ومضاعفة فاعلية نظم المكافآت والحوافز وعدالتها، ورعايتهم اجتماعيًّا وصحيًّا، والحرص على تقديم الحوافز الإيجابية والمكافآت المشجعة للمتميزين والحريصين على إتقان العمل وإجادته من خلال نظام أجور عادلة للعاملين بالتعليم تضمن لهم حياة كريمة مع تجريم الدروس الخصوصية.

و - حوكمة التعليم:

نشأت الحوكمة نتيجة لعدد من التغيرات الحادثة في طبيعة أدوار الدولة بسبب المد الديمقراطي، وما فرضته هذه العوامل من تحديات جمة أمام الدول، تأتي في مقدمتها ضرورة إعادة توزيع الأدوار، والتنازل طواعية عن أدوار عديدة كانت في السابق من أخص اختصاصات الحكومات المركزية، وبالتالي أصبحت الحاجة ماسة إلى أسلوب إداري جديد قادر على الجمع

بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإدخالها في عملية صنع القرار وتنفيذه، وذلك من خلال الانتقال بوضعية السلطة داخل المجتمع من مفهوم الحكومة الذي ينهض على مسلَّمة قيام الحكومة بالدور الرئيسي في ممارسة السلطة، إلى مفهوم الحوكمة، الذي يستند إلى مشاركة جميع أطراف المجتمع للحكومة في إدارة شؤون المجتمع، **وفي هذا الصدد يمكن لحوكمة التعليم أن تسهم في تحقيق ما يأتي:**

- دعم وتشجيع اللا مركزية في تقديم الخدمات التعليمية.

- تفعيل دور المجالس الشعبية والمحلية في تحسين الخدمات التعليمية وبناء المدارس.

- تعميق التوجه نحو الديمقراطية في اتخاذ القرار التربوي.

- دعم الشعور بالملكية وتعزيز قيم الانتماء والعمل العام لدى أولياء الأمور والتلاميذ وعناصر المجتمع المحلي

- تفعيل الجهود الشعبية لدعم التعليم ذاتيًّا.

- تفعيل دور نقابة المعلمين وروابطهم من أجل الحفاظ على المهنة ومستواها وأخلاقياتها والدفاع عن حقوق العاملين فيها

- إعادة هيكلة وزارة التربية والتعليم بما يحقق فاعلية العملية التعليمية والإدارية، وحسن إدارة الموارد، وتحقيق العدالة في الأجور، وحسن اختيار المعلمين وتنميتهم مهنيًّا

- العمل على تحقيق اللا مركزية وتوسيع نطاق الممارسة الديموقراطية، وتدعيم ثقافة الجودة، وثقافة حقوق الإنسان

- تخفيض أعداد الإداريين على المستويين المركزي والمحلي وإعادة توزيعهم على وظائف أكثر إنتاجية (المتابعة وجمع البيانات ومراقبة الجودة على سبيل المثال)

ز- تحقيق استقلال الجامعات وتوفير الحريات الأكاديمية:

على الرغم من أن الدستور المصري الصادر عام 2014 قد نصَّ في مادتيه 21 و22 على أن الدولة تكفل استقلال الجامعات والمجامع العلمية واللغوية، كما تكفل حرية البحث العلمي وتشجيع مؤسساته، فإن غياب استقلال الجامعات والحريات الأكاديمية يرجع في جانب كبير منه إلى ما صدر أيضًا عن الدولة من تشريعات، ولوائح تنظيمية، وما تشكل من مجالس، وما يجري من تدخلات من خارج الجامعة

إن إصلاح التعليم الجامعي رهن بتحقيق استقلال الجامعات، وبتوفير الحرية الأكاديمية داخل قاعات الدراسة والبحث، وإطلاق يدها في التعاون وتبادل الخبرات مع نظيراتها من داخل مصر وخارجها دون ريبة أو توجس، أو عراقيل تجاوزها العصر الذي نعيشه الآن. **ويتطلب ذلك الوفاء بعدد من الشروط، من أهمها:**

- إصدار تشريع جديد للتعليم الجامعي والعالي- بدلًا من القانون الذي مر عليه أكثر من نصف القرن- تتحقق من خلاله الاستقلالية الفعلية للجامعات، إدارةً وتمويلًا، ويضمن الحرية الأكاديمية في التدريس والبحث العلمي، ويواكب ما حدث ويحدث في مصر من تغيرات، كما يستوعب التغيرات الحادثة في أدوار الجامعة ووظائفها وهياكلها في مجتمع يموج بالثورات المعرفية والتكنولوجية المتلاحقة

- إعادة النظر في أدوار المجلس الأعلى للجامعات ووظائفه بحيث يتحول من سلطة مركزية تتحكم في كل شؤون التعليم الجامعي والعالي إلى مجمع للخبراء والمفكرين الذين يتولون استشراف التغيرات المستقبلية في التعليم الجامعي، ورسم الخطوط العامة التي يمكن أن تسترشد بها الجامعات المصرية في حل مشكلاتها وتطوير برامجها وتجديد هياكلها

- أن تكون للمؤسسات الجامعية حرية وضع برامجها الدراسية واللوائح الخاصة بها في ضوء المعايير العالمية وبالتعاون مع الجامعات الأجنبية، دون الخضوع لما تطرحه لجان القطاع المختصة من لوائح استرشادية وتوجيهات أدت إلى غياب التنوع والمنافسة بين الجامعات، وضيَّقت من حرية الاختيار أمام الطلاب

- تشجيع البرامج الدراسية والبحثية القائمة على المشروعات المشتركة مع قطاعات الإنتاج والخدمات.

- أن تكون للجامعة حرية اختيار قياداتها وأعضاء هيئة التدريس بها دون تدخل من خارجها، وأن تكون حرة في وضع نظام للترقيات يضمن كفاء أعضاء هيئة التدريس بها وفقًا للمعايير والنظم السائدة في الجامعات العالمية بدلًا من النظام المركزي الحاليّ

- استقلال الجامعات في اتخاذ القرار بشأن التعاون مع الجامعات الأجنبية، ودعوة أعضاء هيئة التدريس من مختلف الجامعات للمشاركة في المؤتمرات والأنشطة العلمية والمشروعات البحثية

- ضمان حرية أعضاء هيئة التدريس في البحث العلمي والتدريس، وطرح الأفكار والآراء ونشرها بمختلف الوسائط محليًّا وعالميًّا، ودون رقابة أو قمع من أي سلطة من داخل الجامعة أو خارجها

- خلق مناخ أكاديمي حر، تتمتع فيه الجامعة بحرية تنظيم الأنشطة العلمية والثقافية والفنية، ويشارك فيها الطلاب والباحثون والعلماء من داخل مصر وخارجها، وكذلك تكوين علاقات التعاون مع قطاع الصناعة والإنتاج، وكذلك حرية العمل في برامج تنمية المجتمع المحلي

خلاصة وخاتمة

تخلص هذه الورقة إلى أن نجاحنا في أن نعيش ثقافة المستقبل رهن بتوفير حق التعليم الجيد للجميع من خلال بناء نظام تعليمي جديد قادر على:

- مواكبة تسارع وتيرة الثورة المعرفية وحركة التاريخ.
- بناء العقل النقدي القادر على التواصل والإبداع والابتكار.
- ترسيخ العقلانية والتفكير العلمي.
- التأكيد على قيم الحوار واحترام الرأي الآخر والثقافات الأخرى في عالم متعدد الثقافات.

الأمر الذي يتطلب تهيئة المجال العام وتوفير الإمكانات البشرية والمادية التي تؤدي إلى:

- علاج كل أشكال التفاوتات الاقتصادية ومظاهر التمييز في المجتمع وما ينتج عنها من حرمان فئات كثيرة من التعليم الجيد، وبالتالي من كل منجزات الثقافة الرقمية.
- توفير فرص التعليم والرعاية لذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات المحرومة في المناطق الريفية والحدودية.

- مد نطاق التعليم الإلزامي ليشمل مرحلة رياض الأطفال.
- إشاعة الديمقراطية والحرية داخل المؤسسات التعليمية وخارجها.
- توفير حرية التفكير والإبداع في شتى مجالات التعليم والثقافة.
- توفير التمويل اللازم للتعليم وتنويع مصادره مع الالتزام بما حدده الدستور في هذا الصدد.
- توفير البنية التحتية المعلوماتية القادرة على توفير فرص التعليم والثقافة للجميع.

وفي الختام..

نؤكد أن توفير الحق في التعليم الجيد في مصر لن يتم من خلال إصلاحات جزئية هنا أو هناك، وإنما هو رهن بتطوير المجال العام من خلال مشروعات تنموية شاملة تقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية، تُعبَّأ من أجلها الطاقات البشرية والمادية، ويحتل التعليم فيها موقع القلب بما يوفره من طاقات منتجة وعقول مبدعة متوجهة بمعارفها ومهاراتها وأفكارها نحو بناء مستقبل مصر، والتفاعل مع تحديات عصر التغير المعرفي والذكاء الاصطناعي

المراجع

- الأمم المتحدة (1950). قرار رقم 217 (ألف) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948. نيويورك، الأمم المتحدة
- الأمم المتحدة (1966). العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: قرار الأمم المتحدة 2200 (ألف) 16 ديسمبر
- البنك الدولي (2018). مشروع دعم إصلاح التعليم في مصر: وثيقة معلومات المشروع/ صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (21 فبراير -2018 تقرير رقم 101 PIDISDA23)
- سامي نصار (2016). التربية من أجل المعرفة والاختلاف. القاهرة، الدار المصرية اللبنانية
- سامي نصار (2017). "إصلاح التعليم وبناء القوة الناعمة المصرية". السياسة الدولية (1 أكتوبر 2017)
- طه حسين (1983). مستقبل الثقافة في مصر. القاهرة، دار المعارف
- مصر – رئاسة مجلس الوزراء. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.
- مصر-الهيئة العامة للاستعلامات. نص دستور 2014
- مصر - وزارة التربية والتعليم-كتاب الإحصاء السنوي 2024
- المؤتمر العالمي حول التربية للجميع، نيويورك، تموز/ يوليو/1990. تأمين حاجات التعلم الأساسية: رؤية للتسعينات: وثيقة عن

الخلفيـات، المؤتمـر العالمـي حـول التربيـة للجميـع. جومتيين 9-5 آذار/ مارس 1990

- يعقوب أرتين (2010). القـول التـام فـي التعليـم العـام. ترجمة علي بهجت، القاهرة، المركز القومي للترجمة

- Masterson, David L (1997) "The educational contributions of Sir Thomas More" Journal of Thought. Vol. 32, No. 2 (Summer 1997) pp 25-36
- Nassar, Sami (2017) CONFINTEA VI Mid-Term Review 2017 - The status of adult learning and education in the Arab States regional report. Hamburg, UIL
- UNESCO (2022) Knowledge – driven action: Transforming higher education for global sustainability: Independent Expert Group on the Universities and the 2030 Agenda. Paris, Unesco
- https://www.hrw.org/ar/news/2025/01/27/egypt-declining-funding-undermines-education
- Rankedex.com/Society-rankings/education.index
- gate.ahram.org.eg/News in: 7/12/2024
- https://www.knowledge4all.com/ar/country-profile?CountryId=1